الرئيس سليم الحص لـ «الأفكار»:

لا حاجة لطاولة الحوار بوجود حكومة الوحدة الوطنية

كتب إبراهيم عوض

ما زال الرئيس الدكتور سليم الحص يستيقظ باكراً ويبدأ إستقبالاته عند الثامنة صباحاً في مكتبه المتواضع المواجه لمنزله البسيط والأنيق في عائشة بكار. هناك يحلو لمن شارف على الثمانين، حيث تضاء شمعتها في ٢٠٠٩/١٢/٢٠ الإستماع إلى صوت أم كلثوم أو الموسيقى الكلاسيكية بين لقاء وآخر، فيما روح النكتة تبقى حاضرة في أي حديث معه. وحين أبلغته بأن مصوّر «الأفكار» سيأتي لاحقاً رد ضاحكاً: ليصوّرك أنت بالتأكيد..

ومن هنا إنطلق الحوار مع سيد من رسم صورة الواقع السياسي في لبنان.

الحريري و البطريرك

بدأنا بالسؤال:

■ في تصريح لك سابق إنتقدت زيارة الرئيس المكلف سعد الحريري للبطريرك نصر الله بطرس صفير، وأخذت عليه أيضاً إملاء بعض الأطراف أسماء الوزراء والحقائب عليه، دون أن يكون له رأي في ذلك، فيما أوساط الرئيس الحريري تقول إنه تجاوز العديد من الشكليات للإنتهاء من تشكيل الحكومة.

- من الخطأ أن يقوم الرئيس المكلف خلال الإستشارات بزيارة رموز دينية أو مرجعيات دينية، فهذا يشكل سابقة قد يحذو الآخرون من بعده حذوه. الإستشارات يجب أن تقتصر على الكتل النيابية والنواب وحدهم. أما في ما يتعلق بمسألة تسمية الوزراء والحقائب، فأنا أتفهم العذر في ذلك، ولكن العذر لا ينفي الملاحظة لأن هناك مأخذاً، سواء اضطر الرئيس المكلف أم لم يضطر إلى اعتماد هذه الطريقة. فما حصل أن كل رئيس تجمع أو رئيس فريق بات يسمي الوزراء الذين يرشحهم ويسمي المقاعد التي يشغلونها، فيما هذا العمل من مسؤولية الرئيس المكلف أولاً.

■ أما وقد تشكلت الحكومة كيف تنظر إليها وماذا تأمل منها؟

- أنا مبدئياً لست مع الحكومة الإئتلافية أو حكومة الوحدة الوطنية، إلا في الحالات الإستثنائية، كما في بلدان العالم الديموقراطية كافة. فالحكومات الإئتلافية لا تشكل إلا في الحالات الإستثنائية كحالة الحرب، لأنها تجمع الموالاة والمعارضة في إطار واحد. وهذا ما قد يتناقض مع الديموقراطية. وجود الأقلية في موقع المعارضة يضمن المساءلة والمحاسبة. والأقلية في موقع المعارضة، هي التي تحاسب الحكومة، فإذا صارت المعارضة من ضمن الحكومة لن تعود هناك معارضة ولن تكون هناك محاسبة.

■ أفهم من كلامك أنك مع رأي البطريرك صفير القائل: «دعوا الأكثرية تحكم والمعارضة تعارض»!

- نعم.. هذا صحيح في الحالات العادية. لأن المعارضة تشكل مرجعية تنتقد الحكومة وتمارس المعارضة بشكل صحيح. ولكن إذا لم تكن هناك معارضة، فمعنى ذلك أن لا محاسبة للحكومة، وهذا يتعارض مع الديموقراطية.

■ ماذا عن الديموقراطية التوافقية التي يقال إن لبنان يدور في فلكها؟

- إعطاء هذه الممارسة إسماً لا يعطيها الشرعية، إلا في الحالات الإستثنائية. فإذا كانت حالتنا إستثنائية اليوم، فأنا مع حكومة الإئتلاف، ولكن أن تكون قاعدة فهذا خطأ.

■ أكثر من أربعة أشهر مرت دون التوصل إلى تشكيل حكومة، ألا يعني هذا أننا في وضع إستثنائي؟

- لسنا في حالة ديموقراطية على كل حال. قد نكون في حالة استثنائية في هذا الوقت، لكننا لن نكون كذلك طوال الوقت.

■ ألا ترى أن هذه الحكومة هي حكومة وحدة وطنية؟

- بمعنى جمع الأضداد في إطار واحد. بهذا المعنى هي حكومة إئتلاف.

■ لكن المرحلة الراهنة تتطلب ذلك لا حكومة أكثرية تحكم ومعارضة تعارض؟

- ربما أنا أنفرد بالرأي هنا. إذا كان الرأي العام أو الرأي الجامع مع تشكيل مثل هذه الحكومة، واعتبر الظرف الحالي ظرفاً إستثنائياً فحكومة الوحدة الوطنية تأتي في محلها.

■ هل تأمل من هذه الحكومة الكثير؟

- لا أريد أن أحبط العزائم، فالحكومة في بداية عهدها وعلينا أن ننتظر ما سيصدر عنها. نأمل في أن يكون الإنتاج غزيراً وخلاقاً معاً، فإذا كان الإنتاج الغزير تافهاً فلا قيمة له، إذ يجب أن يكون خلاقاً وقيماً، نرجو ذلك دون أن أرغم أحداً عليه.

سلاح حزب الله

■ أي وسيلة يراها الرئيس الحص مفيدة لتجاوز الخلاف حول سلاح المقاومة في البيان الوزاري؟

- هناك وجهتا نظر حول سلاح المقاومة: واحدة تقول بأن البلد ليس في حاجة للمقاومة، وهي تشكل بسلاحها إنتقاصاً من السلطة الإجرائية، باعتبار أن السلاح يجب أن يكون مقتصراً على أجهزة الدولة، أي الجيش وقوى الأمن الداخلي، والأمن العام. ووجهة النظر الأخرى ترى أن لبنان يتعرض لخطر داهم من العدو الإسرائيلي على الحدود الجنوبية، وإسرائيل تتحدى لبنان وسيادة لبنان كل يوم براً وبحراً وجواً. وإسرائيل ما زالت تحتل الأرض اللبنانية في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. نحن إذن في حاجة إلى رادع والجيش النظامي برهن أنه ليس رادعاً كفاية ليس في لبنان بحسب، بل في العالم العربي أجمع. وكل الحروب التي خاضها العرب مع إسرائيل أظهرت أن جيش إسرائيل أقوى من أي جيش عربي. وقد منيت الجيوش العربية بخسائر في مواجهاتها مع الجيش الإسرائيلي، إلى أن اكتشفنا أن هناك قوة تستطيع مواجهة اسرائيل، وهي قوة المقاومة. في العام ١٩٨٢، كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان ودخول الجيش الإسرائيلي بيروت، العاصمة اللبنانية، ولكن لم يستطع البقاء فيها طويلاً، واضطر إلى الإنسحاب تحت ضغط المقاومة. كانت المقاومة عفوية يومذاك، لكنها كانت مقاومة شعبية واستطاعت الإنتصار على إسرائيل. وبعدها جاءت حرب التحرير حيث خرج آخر جندي إسرائيلي يوم ٢٥ أيار (مايو) عام ٢٠٠٠ من لبنان، تحت ضغط المقاومة باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، لأنهما كانتا حالة خاصة آنذاك. ثم كانت حرب غزة. وغزة جبهة صغيرة جداً، حوصرت من كل الجهات من قبل إسرائيل. وقد استخدم الجيش الإسرائيلي في غزة أفظع أسلحة التدمير والإبادة، وكانت النتيجة عدم التكافؤ على الإطلاق، فبلغ عدد القتلى بين الإسرائيليين ١٣ جندياً فيما استشهد في غزة أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني. ومع ذلك لم تستسلم غزة وبقيت صامدة إلى أن أوقف الإسرائيليون عدوانهم عليها. فهذا الصمود كان انتصاراً في وجه أعتى قوة في الشرق الأوسط.

وأضاف:

- نعم الصمود، إن المقاومة هي القوة التي تستطيع أن تصمد وأن تقف في وجه اسرائيل وليس الجيوش النظامية. وأنا من هذا الرأي ومع وجهة النظر القائلة بأننا في حاجة إلى المقاومة لمواجهة أعتى قوة في الشرق الأوسط تعتدي علينا يومياً ومن هنا علينا التمسك بالمقاومة وعدم التخلي عنها.

■ أفهم من كلامك أن على البيان الوزاري الخروج بنص واحد داعم ومؤيد للمقاومة؟

- نعم.. لكن هذا لن يكون، لأن البلد منقسم بين وجهتي نظر. والبيان الوزاري يجب أن يعكس الرأي العام في البلد. ولا بد هنا من المخارج اللفظية للتعامل مع سلاح المقاومة في هذه القضية.

■ أما وقد دخل الرئيس سعد الحريري نادي رؤساء الوزراء، كيف ترى المستقبل بالنسبة له؟

- لا شك أن أمام الرئيس سعد الحريري مستقبلاً رحيباً جداً. فهو لم يزل في بداية حياته السياسية وفي عمر مبكر أيضاً، علينا أن نراقب ما سينتجه في هذه الحكومة بالذات. إنها البداية، ولكن لن تكون النهاية بالتأكيد، ويمكن أن يتطور الرجل في المستقبل أكثر فأكثر، لأن أمامه تجربة طويلة جداً .

الدستور قابل للتعديل

■ من خلال تجربتك الغنية أي نصيحة تسديها للرئيس الشاب بعد تشكيل حكومته الأولى؟

- أود أن أقول له شيئاً.. أما وهو حديث العهد في رئاسة الحكومة، فأنا أنصحه بأن ينفتح على مشورة أصدقائه، فهو بحاجة إلى نصح. نحن لم نكن نسمع عن سعد الحريري قبل اغتيال والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وها هو يتسلم اليوم رئاسة الوزراء. إنه حديث العهد فيها بشكل مطلق، لذلك هو بحاجة إلى النصح فلينفتح على نصح الأصدقاء..

■ تحدث الرئيس ميشال سليمان أكثر من مرة عن تعديلات دستورية في صلاحيات رئيس الجمهورية وفي الرئاستين الثانية والثالثة أيضاً فما رأيك في ذلك؟

- ليس هناك في لبنان نص لا يعدل. إذن الدستور قابل للتعديل بطريقة معينة وبأسلوب معين. كل النصوص يمكن تعديلها، لأن التعديل ليس محرماً في نظامنا. ولكن هل التعديل مرغوب في هذا الوقت، أم ليس مرغوباً؟ هذا هو السؤال. إذا كان التعديل يمر بسلام فلا بأس، وإذا كان الأمر عكس ذلك بمعنى أن تنتج عنه توترات وتشنجات وربما أكثر من ذلك، فمن الأفضل أن لا يكون هناك تعديل في الوقت الحاضر.. كما يجب أن تقاس المسألة بتداعياتها وتأثيراتها على الوضع العام في البلد.

وكما نرى فهناك اليوم تشنجات وتوترات فئوية أكثر من أي وقت مضى. وأي مسألة تطرح أمام الشعب تحدث إنقساماً طائفياً ومذهبياً. لا أعتقد أن الوقت مناسب لتحريك قضايا ذات طابع فئوي. التعديل الدستوري الذي يتعلق بصلاحيات هذا وذاك هي مسائل فئوية تتعلق بفئات معينة. هذه الأمور سوف توتر الأجواء أكثر فأكثر. ومن هنا أقول للذين يدعون إلى إجراء تعديلات على هذا الصعيد أن يتريثوا في الوقت الراهن..

■ سمعت من الرئيس عمر كرامي رأياً يقول إن صلاحيات رئيس الجمهورية أقوى مما يظن الكثيرون. وضرب مثلاً على ذلك حين يترأس جلسة مجلس الوزراء وبذلك يتحول رئيس الوزراء إلى وزير مثله مثل بقية الوزراء وعليه أن يرفع يده للإستئذان بالكلام.

- أرى في هذا الرأي الكثير من الحكمة. رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات أكثر ما هو مكتوب في الدستور. موقعه المعنوي يمكنه التدخل في الشاردة والواردة، داخلياً وخارجياً، وأيضاً في بلاد العالم. فرئيس الجمهورية يمثل لبنان في المؤتمرات، وهو الذي يوقع المراسيم. إذ لا يصدر مرسوم دون توقيعه، وإذا امتنع عن توقيع المرسوم يبطل المرسوم، وهذا مهم جداً. هناك من سيقول لك رداً على ما أوردته بأن صلاحيات رئيس الجمهورية مرتبطة بمهلة معينة، أي إذا لم يوقع خلال مهلة معينة على مرسوم ما يعتبر المرسوم نافذاً، وهذا لا ينطبق على رئيس الوزراء، وفي ذلك شيء من المنطق. فلماذا تطبق المهلة على رئيس الوزراء وعلى الوزير الذي بإمكانه أن يضع المرسوم في الدرج فيما رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يفعل ذلك، ربما يحتاج الأمر هنا إلى إعادة نظر..

■ كيف تقيم عاماً ونصف العام من عهد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان؟

- الرئيس ميشال سليمان يتمتع بأخلاق رفيعة وبهدوء بنّاء وإيجابية في التعاطي مع كل الأفرقاء. وهذه كلها من حسناته، كما أنه لم يخطئ ولم يرتكب أخطاء أو خطايا كما فعل من كانوا قبله. فكل خطواته مدروسة، ولكن بالنظر إلى الأزمة الوزارية الطويلة فالمأخذ عليه فيها أنه لم يتدخل لحسمها حيث كان يجب أن يفعل ذلك بشكل أو بآخر، كأن يدعو الجميع للحضور إليه ولا أعتقد أن أحداً سيتخلف عن الحضور. إنه لم يقدم على ذلك وترك الأمر للرئيس المكلف وحده. هذا مأخذ عليه لا أعلم، إذا ما كان لديه جواب على ما قلته..

الرئيس سليم الحص: أشهد لجنبلاط بالشجاعة.

طاولة الحوار فقدت معناها

■ قال رئيس الجمهورية أنه بعد تشكيل الحكومة سيعمد الى عقد طاولة الحوار. هل من ملاحظات لديك حول هذه الطاولة والمشاركين فيها؟

- طبعاً لديّ ملاحظة. هيئة الحوار الوطني شكلت في مرحلة معينة ولأغراض معينة، وبقيت من دون تعديل منذ ذلك الحين. أنا أطرح سؤالاً: لماذا لا يكون في طاولة الحوار اشخاص مرموقون مثل الرئيس عمر كرامي والوزير السابق النائب سليمان فرنجية والنائب السابق أسامة سعد؟.. هناك شخصيات عديدة يجب أن تشارك في الحوار وتجلس حول طاولته. لماذا فلان وليس فلاناً.. لا أريد أن أذكر أسماء كي لا أجرح أحداً.. ولكن عمر كرامي أكبر منهم سناً وسليمان فرنجية شخصية بارزة أكثر منهم. يجب إجراء تعديل في هيئة الحوار الوطني. يجب أن تعدل، بل سأذهب إلى أبعد من ذلك لأقول: ليست هناك حاجة لبقاء هيئة الحوار الوطني.. فمجلس الوزراء بات يجسد هذه الهيئة، وخصوصاً أنه مجلس إئتلافي في حكومة وحدة وطنية تمثلت فيها جميع الأطراف.. لمَ لا يكون مجلس الوزراء هو هيئة الحوار الوطني؟ لماذا نخترع هيئة حوار ونستثني فلاناً عشوائياً منها وندخل فلاناً عشوائياً إليها؟ فلنتجاوز هذه العقبات ونعتمد مجلس الوزراء هيئة طبيعية للحوار الوطني. ثم أقول إذا عملنا هيئة حوار وطني، فماذا يفعل مجلس النواب؟ إنه يمثل الشعب وحواره يجب أن يكون هناك. وفي وجود مجلس النواب ومجلس الوزراء لا حاجة لنا لهيئة حوار وطني، إلا إذا كنا فاقدين الثقة في مجلس النواب ومجلس الوزراء.

■ عاد الحديث الآن عن إيجابية الدور السوري، خصوصاً في تشكيل الحكومة وطيف القمة السعودية - السورية الذي خيم على التشكيلة فأخرجها إلى النور ماذا تقول في ذلك؟

- أريد أن لا أصدق ذلك، لأن تبني هذا الرأي معناه أن الحكومة لا تؤلف في لبنان، بل تؤلف في سوريا أو بين سوريا والمملكة العربية السعودية، وهذا ما لا نرغب فيه ولا نطلبه..

حكايتنا مع المفتي

■ أي انطباع تكوّن لديك بعد مشاركتك في اجتماع المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى للبحث في الإتهامات التي وردت في أحد البرامج التلفزيونية عن إرتكابات مالية في دار الفتوى؟

- المعروف أن دار الإفتاء وتحديداً سماحة المفتي الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني تعرّض لحملة شديدة جداً في التلفزيون من جانب أحدهم. وهذه الحملة اخترقت كل بيت واخترقت كل عقل أو ضمير في لبنان، فيما لم تصدر عن المفتي كلمة واحدة حتى اليوم. هذه الحملة وضعت المفتي في مأزق بين أن يجيب أو يمتنع عن ذلك. وبما أنه لم يرد فقد قيل لو لم يكن هذا الكلام صحيحاً، لجاء الرد من سماحة المفتي. ولكن كونه لم يفعل فمعنى ذلك أن الكلام صحيح. وفي حال رد المفتي قسرياً في رد على الرد، ممن شنّ الحملة عليه، سيصبح السجال عندئذ متواصلاً بين المفتي وذلك الشخص، وهذا غير لائق بمقام المفتي الذي وضع في موقف حرج بين السكوت أو الرد. لذلك تدخلنا لكي نغنيه عن هذا الموقف. فقلنا في بياننا من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أننا اجتمعنا بالمفتي وقد نفى كل ما قيل عنه، وكل ما نسب إليه. وإذا أراد صاحب الحملة أن يعلق على الموضوع فعليه أن يوجه كلامه إلى المجموعة أي إلى المجلس الشرعي وليس إلى المفتي. ورغم أن الذي شن الحملة أبرز وثائق لا نعرف مدى صحتها لذلك يجب أن يدقق فيها. كان لا بد من موقف في هذا الموضوع، فجاء بيان المجلس متضمناً أربعة مقترحات، قلنا في إحداها أننا وبعد أن إستمعنا إلى سماحة المفتي، وقد نفى كل ما نسب إليه، عهدنا إلى الرئيس فؤاد السنيورة أن يعيّن أحد مكاتب المحاسبة للنظر والتدقيق في كل ما ورد في وسائل الإعلام، والقيام بالتحقيق بشكل لائق، والإطلاع على الوثائق التي عرضت، للتأكد من صحتها أو عدمها حتى يعرف الناس الحقيقة. وكنا بعملنا هذا نخضع المفتي للتحقيق بشكل لائق، ونغطيه في الوقت نفسه. وبإمكاني أن أؤكد أن الرئيس السنيورة كلّف مكتبين مختصين في المحاسبة والتدقيق باشرا عملهما قبل أيام، وأنا أتابع هذه القضية بنفسي..

الموقف المصري وأنا

■ في خضم أزمة تشكيل الحكومة وقبلها رحت تنتقد الموقف المصري ولديك تصريحات عنيفة ضد الرئيس حسني مبارك، خصوصاً خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، هل بحث معك السفير المصري في لبنان بهذا الموضوع؟

- السفير المصري جاري في الدوحة، وعندما أتى إلى لبنان «فتحت» علاقات معه، فكنت أزوره ويزورني.. وبعد أن تطور الموقف السياسي لم يعد يأتي إلي وقطعت الإتصالات بيننا منذ زمن. وفي الحقيقة أنا لست ضد مصر فأنا أعشقها ومصر رائدة في العالم العربي، مصر هي التي أنجبت جمال عبد الناصر وهو ظاهرة نادرة في التاريخ العربي. هذه هي مصر. لست ضد مصر، بل ضد بعض المواقف التي تصدر عنها. لقد انتقدت بعض المواقف التي لم أكن مقتنعاً بها، خاصة موضوع رفح هذه المدينة الصغيرة التي راحت تقاوم أعظم وأعتى قوة في الشرق الأوسط. قطعت عنها المؤن والأدوية ولم تفتح أبوابها لتمرير الأدوية والغذاء. يعطونها بالقطارة.

■ كيف تنظر إلى التحول الجنبلاطي؟

- النائب وليد جنبلاط شجاع، كان ماضياً في خط ثم انقلب إلى عكسه، وهذا يدل على شجاعة وأنا أحترم رأيه.

■ والعماد عون.. يلاحظ أن لا زيارات أو اتصالات بينكما؟

- المشكلة مع العماد عون أن لديه مخاوف أمنية. لقد سبق أن زرته خمس مرات فيما هو لم يزرني مرة واحدة.. لذلك لن أذهب إليه بعد اليوم، ولكني لست مقاطعاً له. صحيح أن لا إتصالات بيننا لكني تكلمت مع صهره الوزير جبران باسيل وهنأته بالعودة إلى الحكومة.□

*** أخطأ الرئيس سليمان بعدم تدخله في أزمة تشكيل الحكومة**

*** تمنياتي على الرئيس الحريري الشاب أن يأخذ النصح من أصدقائه.**

*** أوافق قول البطريرك صفير بأن على الأكثرية أن تحكم وعلى المعارضة أن تعارض.**

*** لن أذهب إلى العماد عون بعد اليوم فقد سبق أن زرته أربع مرات.**